واذا زال التغير ان الى الحبس ثم اذا جاء به كوبه الرائحة او سكناه يزول التغير لا محالة
وهو خلاف النص ولانه منفعة للرهن فمنع الراهن من استيفائها كمنفعة البضع ومنافع
الثوب فانه تميل الوط يفضي الى العلوق فيبطل به حق المرتهن والثوب يبلى بالبس فيؤدي
الى نقصان حق المرتهن فمثل له استعمال العبد لانه يؤدي الى تلف رقبته المشغولة بالرهن
يؤدي الى اسقاط حق المرتهن لانه يجحد الدين واذا كان الرهن في يده لا يجحد لانه لا فائدة
في جحوده فالرهن مثل الدين او اكثر ولا يلزم على هذا اعارة المرتهن منه لانه يفضي الى اسقاط
حقه وكذلك قد روي عنه فانه مثل روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الظهر
محبة وكذلك قد روي عنه فانه مثل روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الظهر
يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا فكان هذا مجملا
لم يبين فيه من الذي يركب ويشرب فلا يصح الاحتجاج به على ان الراهن هو
المراد كما لا يصح الاحتجاج به ايضا لانه يلزم ما ذكرنا من الواحد بكتاب الله تعالى
فلا يجوز ذلك لعدم شرطها وهو المساواة بيانه ان قوله تعالى فرهن مقبوضة يقتضي استدامة
القبض فلو جاز كون الراهن ينتفع بذلك سقط اعتبار القبض قوله قال وللمرتهن ان يحفظ
الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذين هم في عياله اي قال القدوري في مختصره وتمامه
وان حفظه غيره ممن في عياله او اودعه ممن قال الكرخي في مختصره وهو ممن لا تقبل شهادته له
بدا لانه لا يجوز ان يودع الوديعة من التصرف فانه لا يجوز له في الرهن وما جاز في الوديعة جاز في
الرهن له ان يسلم الرهن الى زوجته وخادمه ومن هو في عياله ممن ولده واجيره الذي
يتصرف في ماله الى هنا لفظ الكرخي وذلك لان المرتهن والعدل انما يمسكان الرهن بامر الراهن
وهو انما اذن في الامساك للتوثق دليله اذن في الاستعمال ولا في الاجارة فلم يجز عام بادنه
كما لا يجوز للمودع فاما الحفظ بمن في عياله فلانه مامور بالحفظ وهو يحفظ هو لا يرى
انهم اذا كانوا في عياله صار الشيء في ايديهم واذا لم يسلم اليهم اذا خرج من منزله واذا كان
كذلك لم يكن مفرطا بحفظهم وان حفظ غير من في عياله او اودعه ممن ذكر لان الايدي
تختلف في الحفظ والامانة والهالك لم يأذن لمن ذكر فيضمن والمراد ممن في عياله
ان يساكن معه سواء كان في نفقته او لا فلو ان اسراء اودعت وديعة ودفعت الى زوجها
او ضمن وان لم يكن الزوج في عياله لان العبرة في هذا الباب للمساكنة دون النفقة الا ترى
ان الابن اذا كان مياسرا ساكنا وليس في عياله فهو جائز التزل وترك المنزل على الابن الصغير
والمراد من الاجير اجير المشاهرة او المسانهة دون المياومة وقد مر ذكره اوائل الودائع

قوله

واذا انقضى الرهنان في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته وهذا لفظ القدوري
في مختصره قال الحاكم الشهيد في الكافي فان كان المرتهن الدابة او كان الرهن عبدا فاكتراه
او ثوبا فلبسه او سيفا فتقلده بغير اذن الراهن فهو ضامن لان المرتهن ليس له حق
الانتفاع فصار به غاصبا لان الراهن لم يرض بجلوسه لا بانتفاعه فصار به غاصبا حتى يضمن
قيمته بالغة ما بلغت وان كان باذن الراهن فلا ضمان عليه لان الحق له وقد رضي به قال
الشيخ علاء الدين الاسبيجابي في شرح الكافي وهذا اذا تقلد بالسيف على وجه الاستعمال
اما اذا تقلده على سبيل لا يضمن لانه لا قيد به حافظا لا مستعملا وبهذا قالوا لو كان الرهن
سيفين فتقلد بهما لا يضمن لانه لا يقصد به الاستعمال عادة وقيل يضمن لانه قد تقلد بالسيفين
للاستعمال في الحرب ولو كانت ثلاثة سيوف فتقلد بهن لا يضمن اجماعا لانه لا تقلد للاستعمال
بهن عادة ولو رهنه خاتما فجعله في خنصره وهو ضامن ذكره مسيل التفريع على مسائل
القدوري قال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره قال ابو عمر وحفص بن صالح عن محمد رحمه
الله من رجل خاتما فجعله في خنصره قال هو ضامن لان هذا ليس واليمين واليسرى في ذلك
سواء ولو جعله في بقية الاصابع كان هذا جائزا وكذلك الطيلسان وجميع الاشياء الى هنا
لفظ الكرخي قال القدوري في شرحه والاصل في هذا ان المرتهن ماذون في الحفظ غير ماذون
في الاستعمال وليس الحاكم في المختصر استعمال له وذلك موجب للضمان وليس في عمر المختصر
ليس بلبس لا ترى انه لا يقصد في العادة بهو حفظ فلم يضمن به وكذلك الطيلسان ان لبسه
كما يلبس الطيالسة ضمن لان هذا استعمال وليس بحفظ وان وضعه على عاتقه على هيئة الوضع الذي
يفعله الناس فليس بلبس دائما بهو حفظ وقال الكرخي في مختصره قال وقال هشام سمعت محمدا يقول
في رجل رهن عنده رجل سيفين او ثلاثة فتقلدها قال لا يضمن في الثلاثة لانه ليس بلابس
وقال في السيفين يضمن لانه قد يلبس في الحرب سيفان ثم قال انظر في الاصل وترى
الى هنا لفظ الكرخي قال القدوري وذلك لان تقلد السيفين الواحد استعمال وليس بحفظ
وكذلك تقلد السيفين لان الناس قد يتقلدون بالسيفين في الحرب فاما الثلاثة فلم تجر
العادة بتقلدها فكان ذلك حفظا وقال الكرخي ايضا في مختصره قال هشام سمعت
محمدا يقول في الخاتم اذا ختم به في يمينه ضمن لان من الناس من يلبس الخاتم في يمينه وقال
بعضهم لا يضمن لان الختم في اليمين فوق الختم في اليسار وليس في المختصر من اليسار واليمين فلت لم ولم يعلما
بختم الانسان بخاتمين وذكرت له بعض السماطين وليس الحاكم فوق الخاتم قال ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)